



منشور إلى السادة المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية

الموضوع: حول برنامج صيانة المنشآت والتجهيزات المائية لموسم 2026/2025.

---*---

في إطار الاستعداد المحكم للقيام بأشغال الصيانة الدورية والوقائية للموسم الفلاحي 2026/2025 والتقليص من الأعطاب خاصة على مستوى التجهيزات المائية على غرار محطات الضخ وقنوات الدفع وشبكات التوزيع ومنشآت الحماية والتحكم، فإن دوائر ومصالح الصيانة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مدعوة للقيام بالتشخيص الدقيق لكل المنظومات المائية للري والماء الصالح للشرب وذلك بوضع برنامج صيانة وتوفير الإمكانيات الضرورية وأخذ كل التدابير اللازمة لإنجازه قبل حلول موسم الري المقبل وذروة الطلب على استهلاك مياه الشرب.

وفي هذا الإطار، يتعين على جميع الأطراف المتدخلة ما يلي:

- العمل على التسريع في إنجاز برنامج الصيانة لسنة 2025.
- الانطلاق المبكر في إعداد الدراسات وكراسات الشروط الخاصة بالأشغال واقتناء التجهيزات والمعدات المتعلقة بمشاريع الصيانة وذلك في حدود الاعتمادات المرسمة لسنة 2026 الخاصة بكم حتى يتم إنجازها في أحسن الأجال وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه.
- تنظيم المعدات المخزنة بالورشات بكل عناية وتدعيم مخزونها من قطع غيار ووحدات ضخ قصد تأمين التدخل السريع عند إصلاح التجهيزات أو تعويضها.
- تعهد قنوات الصرف والتجفيف والمسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية العمومية قبل موسم الأمطار الشتوية وخصوصا بالمناطق السقوية القابلة للتغدق أو المعرضة للفيضانات وذلك في حدود الاعتمادات المرسمة لسنة 2026 كما يتعين المزيد من التنسيق مع المصالح الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية في كل ما يتعلق بصيانة المسالك الأخرى المتصلة بالمناطق السقوية.
- التنسيق مع مجامع التنمية الفلاحية للقيام بجهر خزانات المياه والقنوات من الترسبات والأحوال المتراكمة خلال موسم الري الفارط خصوصا في المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة.
- تعهد الفساقى العمومية التي لا تزال حيز الاستخدام في المناطق الجافة بالتعاون مع السلط المحلية.
- التثبت من تجهيزات القيس المعتمدة في فويرة استهلاك المياه لمجامع التنمية الفلاحية وللفلاحين مع تعميمها على كل المناطق السقوية.

- الاعتماد على القطاع الخاص، في إطار صفقات إطارية كلما أمكن ذلك، للقيام بأشغال الصيانة المبرمجة حتى تتوفر مصالحي الصيانة بالمندوبية للتشخيص والتقييم والبرمجة ومراقبة نوعية الأشغال التي تقوم بها الشركات المتعاقد معها، ما سيتيح لكم القدرة للتدخل السريع والمباشر للقيام بالإصلاحات المستعجلة.
- تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المشاركة في أشغال الصيانة طبقا للفصل عدد 20 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية.
- التحسيس والتعاون مع المجامع المائية لمساعدتها على ضبط برامجها المتعلقة بتعهد الأنظمة المائية التي هي تحت تصرفها وتأطيرها عند انجاز الأشغال.
- أخذ التدابير اللازمة للتدخل على الآبار العميقة التي تشهد انخفاض في الدفق وتعويضها إذا اقتضى الأمر بعد التنسيق مع دوائر الموارد المائية.

ونظرا لأهمية الموضوع فإنه يتأكد إيلأوه كل ما يستحق من عناية والعمل على وضع المنشآت والتجهيزات المائية في مستوى طاقتها القصوى قصد تلبية كل الطلبات على المياه خلال موسم الري القادم.

و السلام

وزير الفلاحة و الموارد المائية
و الصيد البحري
محمد الدين بن الشيخ